

**كلمة السيد محمد سعد العلمي
وزير تحديث القطاعات العامة
في افتتاح أشغال
التدريب الإقليمي للخبراء الحكوميين في البلدان
العربية
بشأن آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة
لمكافحة الفساد**

بسم الله الرحمان

السيدة الممثلة المقيمة بالإناية في مكتب برنامج الأمم المتحدة
بالمغرب،
السيد رئيس قسم الجريمة الاقتصادية والفساد بمكتب الأمم المتحدة
لمحاربة المخدرات والجريمة،
السيد رئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة،
أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

يسعدني غاية السعادة أن أشارك في افتتاح أشغال هذا اللقاء العلمي
المتميز، الذي تضافرت جهود دولية وإقليمية ووطنية للسهر على تنظيمه وتوفير
شروط نجاحه، اعتبارا لما يكتسيه من جدّة وأهمية، والمتمثل في هذا التدريب
الإقليمي للخبراء الحكوميين في البلدان العربية بشأن آلية استعراض تنفيذ
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وفي البداية، لا أريد أن تفوتني هذه الفرصة دون أن أشيد عاليا باختيار
المملكة المغربية لاحتضان هذا اللقاء الهام، معبرا عن اعتزازنا الكبير في المغرب
باستقبال هذه الصفوة الممتازة من الخبراء الدوليين المؤطرين لهذا التدريب ومن
الخبراء الحكوميين في الأقطار العربية الشقيقة المشاركين في أشغاله، ومعربا
لهم جميعا عن عبارات ترحيبنا الحار بهم.

أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

لقد جعلت المملكة المغربية من تخليق الحياة العامة خيارا من ضمن
خياراتها الإستراتيجية، وأولوية من بين الأولويات المعتمدة في سياساتها
الحكومية.

ومن هذا المنطلق، فإن حكومة جلالة الملك ما فتئت تعمل على تكثيف
جميع الجهود من أجل تحصين وتعزيز ما تحقق من مكتسبات، وبغاية تفعيل
وتطوير كل المبادرات والمقاربات الكفيلة بالوقاية من هذه الآفة ومحاصرتها ووضع
حد نهائي لجميع مظاهرها من خلال الانكباب على استئصال الأسباب المؤدية
إلى نشوئها وتفشيها.

وفي هذا الإطار، سارع المغرب إلى التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة
لمكافحة الفساد، التي أضحت تشكل اليوم إحدى المرجعيات الأساسية لعدد من
المبادرات الوطنية في هذا المجال، تأكيدا من بلادنا على انخراطها الواسع في
الحركة الدولية لمحاربة الفساد، وفي سياق دينامية وطنية تتميز بالوعي المتزايد
لدى مختلف الفاعلين وعامة المواطنين بما لانتشار هذه الآفة من مخاطر محدقة
تهدد كيان الأمة واستقرارها، وتعوق جهودها المبذولة من أجل التنمية والتقدم.

وتفعيلا لأحكام المادة السادسة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تم إحداث الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، والتي أشر تنصيبها بتاريخ 2 دجنبر 2008 على ولوج بلادنا لمرحلة جديدة في مجال الوقاية من الرشوة وتخليق الحياة العامة، من خلال تمكن المغرب لأول مرة من التوفر على إطار مؤسساتي تنصهر في نطاقه مختلف المكونات المعنية بمحاربة الرشوة ومكافحة الفساد، وتتوجه جهوده بشكل كلي نحو بلورة السياسات والتدابير الكفيلة بتحقيق هذا الهدف في أحسن الشروط وداخل أقرب الآجال.

وبموازاة مع ما تقوم به الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة وتعزيزا له، بادر الوزير الأول إلى إحداث لجنة وزارية بتاريخ 07 دجنبر 2009 عهد إليها بالنظر في تحيين برنامج عمل الحكومة في مجال الوقاية من الرشوة ومكافحة الفساد، وكلفها في هذا الإطار بانتقاء تدابير عملية وإجراءات ملموسة للوقاية من الرشوة ومحاربتها، في نطاق برنامج مدقق وقابل للتطبيق على المدى القريب وفق جدول زمني محدد.

وجدير بالذكر في هذه المناسبة، أن هذه اللجنة قد خلصت بالفعل إلى وضع مشروع برنامج عمل حكومي متكامل وقريب المدى للوقاية من الرشوة ومحاربتها، حيث سبق عرض خطوطه الرئيسية أمام مجلس الحكومة خلال اجتماعه المنعقد يوم 8 يوليوز 2010، وسيتم قريبا تقديمه في صيغته النهائية خلال اجتماع قادم لمجلس الحكومة.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد تم خلال المؤتمر الثالث للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المنعقد في الدوحة بقطر خلال الفترة من 9 إلى 13 نونبر 2009، اعتماد القرار 1/3 المتعلق بآلية استعراض تنفيذ الاتفاقية الأممية المذكورة. ومن جهة أخرى، فإن أشغال الاجتماع التمهيدي للفريق الحكومي المكلف بتتبع تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المنعقد بفيينا خلال الفترة الممتدة من 28 يونيو إلى 2 يوليوز 2010 قد خلصت، كما كان مقررا، إلى إجراء القرعة بين الدول الأطراف لاختيار الدول التي ستخضع في الدورة الأولى للاستعراض وكذا للدول التي ستتولى القيام بعملية الاستعراض. وفي هذا الصدد، فقد أسفرت القرعة، كما تعلمون، عن اختيار المملكة المغربية لتستعرض من قبل خبراء جنوب إفريقيا وسلوفاكيا.

وجدير بالذكر، فإن آلية الاستعراض تعتبر عملية حكومية دولية تستهدف على الخصوص مساعدة الدول الأطراف على تنفيذ الاتفاقية والالتزام بمقتضياتها. وحسب ما هو معروف، فإن هذا الاستعراض سيشمل الفصلين الثالث والرابع من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المتعلقين بالتجريم وإنفاذ القانون من جهة، وبالتعاون الدولي من جهة أخرى؛ كما أنه سيركز بالطبع على

التدابير المتخذة من قبل الدول المستعرضة بالنسبة لتنفيذ الاتفاقية السالفة الذكر، سواء فيما يخص جوانب النجاح المحقق أو فيما يتعلق بالصعوبات والتحديات التي قد تكون واجهت ذلك التنفيذ.

وعلى هذا الأساس، فإن هذا التدريب الإقليمي الذي ينظم اليوم لفائدة الخبراء الحكوميين في الدول العربية بشأن آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والذي يأتي بدون شك في إبانها، يستمد أهميته بالتأكيد من الغايات التي يسعى إلى تحقيقها، والمتمثلة أساسا في تعميق معرفة المشاركين فيه بتفاصيل آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتنمية قدراتهم على المشاركة في عملية الاستعراض بصورة تتصف بالفعالية والنجاعة، وذلك من خلال تزويد جميع المشاركين في التدريب بالمعرفة والخبرة اللازمتين حول كل ما يخص أحكام الاتفاقية ومقتضياتها.

وتبعا لذلك، فإن هذا التدريب يعد بالنسبة لنا في الأقطار العربية محطة أساسية ينبغي أن نقف سويا عندها لتدارس الرهانات التي تنتظرنا في نطاق ما نبذله من جهود لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كما أنه يعتبر أيضا فرصة سانحة تتيح لنا تقاسم اهتماماتنا وانشغالاتنا، والاستئناس بتجاربتنا ومقارباتنا في تسطير البرامج الناجعة والمبادرات الفاعلة التي ستقودنا، بتعاون مع مختلف الشركاء، إلى تحقيق الأهداف التي نعمل جميعا لبلوغها، تعزيزا لمنظومة الشفافية والنزاهة بالوطن العربي.

وإذا كان رهان الأقطار العربية على أمثال هذه التظاهرة المقامة اليوم بالرباط أساسيا باعتبار ما يمثله هذا التدريب من مصدر غني لإثراء مهارات الخبراء المشاركين ولتمكينهم من امتلاك الأدوات المنهجية اللازمة لعملية الاستعراض، فإن الأهمية التي تكتسبها تزداد شأوا بالنسبة لبلادنا، وهي تتأهب حاليا للخضوع لعملية الاستعراض، وتستعد في نفس الآن لاحتضان المؤتمر الرابع للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المزمع انعقاده خلال الفترة من 22 إلى 28 أكتوبر 2011 بمدينة مراكش.

ومما لاشك فيه فإن اختيار المملكة المغربية لاحتضان هذا المؤتمر البالغ الأهمية يحمل في طياته دلالات متعددة، إذ يؤكد من جهة على أن مسلسل الإصلاحات الذي تنهجه بلادنا يُنظر إليه بتقدير على الصعيد الدولي وخصوصا على مستوى الأمم المتحدة، وبالتالي فإنه يستحق المزيد من الدعم والتشجيع؛ كما أنه يشكل من جهة أخرى، حافزا إضافيا لنا لتكثيف الجهود ومضاعفتها من أجل رفع التحديات المتعلقة بمحاربة الرشوة ولتطوير آليات الوقاية منها.

ومن جهة أخرى، وفي نطاق التهييء لهذه التظاهرة الكبرى، ستقام العديد من الأنشطة المواكبة على مختلف المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، ستمثل مناسبات لتعزيز الاستفادة من التجارب الدولية، ولتأكيد التعاون الوثيق مع مختلف المتدخلين والشركاء الدوليين، وفي مقدمتهم مكتب الأمم المتحدة لمحاربة المخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ...

وقبل أن أختتم كلمتي هذه، أرى من واجبي أن أتوجه إلى جميع المنظمين
بخالص التهئة على جودة ما قاموا به من أعمال، ولأجدد الترحيب مرة أخرى
بضيوفنا الكرام، متمنيا لهم مقاما طيبا بين ظهرانينا، ولأشغال هذا اللقاء كامل
التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.